

Distr.: General
26 December 2013
Arabic
Original: English

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية



مجلس التجارة والتنمية

الدورة التنفيذية الثامنة والخمسون

جنيف، ١٢-١٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣

تقرير مجلس التجارة والتنمية عن دورته التنفيذية الثامنة والخمسين

المعقودة في قصر الأمم، جنيف، يومي ١٢ و١٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣

المحتويات

الصفحة

٢مقدمة	
٢الإجراءات التي اتخذها مجلس التجارة والتنمية	أولاً -
٣موجز الرئيس	ثانياً -
٣الجلسة العامة الافتتاحية	ألف -
٥حلقة النقاش: النمو وفرص العمل لخدمة التنمية الشاملة للجميع والمستدامة	باء -
٨الجلسة العامة الختامية	جيم -
٩المسائل التنظيمية	ثالثاً -
٩افتتاح الدورة	ألف -
٩إقرار جدول الأعمال وتنظيم عمل الدورة	باء -
١٠جدول الأعمال المؤقت للدورة التنفيذية التاسعة والخمسين للمجلس	جيم -
١٠اعتماد التقرير	دال -

المرفقات

١١جدول الأعمال المؤقت للدورة التنفيذية التاسعة والخمسين لمجلس التجارة والتنمية	الأول -
١٢الحضور	الثاني -



الرجاء إعادة الاستعمال

(A) GE.13-51826 220114 230114



* 1 3 5 1 8 2 6 *

مقدمة

عُقدت الدورة التنفيذية الثامنة والخمسون لمجلس التجارة والتنمية في قصر الأمم في جنيف، يومي ١٢ و١٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣. وعقد المجلس ثلاث جلسات عامة أثناء الدورة، وهي الجلسات من ١١١٢ إلى ١١١٤.

أولاً - الإجراءات التي اتخذها مجلس التجارة والتنمية

تقرير أقل البلدان نمواً لعام ٢٠١٣: النمو وفرص العمل لخدمة التنمية الشاملة للجميع والمستدامة
(البند ٢ من جدول الأعمال)

١ - أحاط مجلس التجارة والتنمية علماً بتقرير أقل البلدان نمواً، ٢٠١٣، الصادر عن الأونكتاد والوارد في الوثيقة UNCTAD/LDC/2013.

تقرير الفرقة العاملة المعنية بالإطار الاستراتيجي والميزانية البرنامجية عن أعمال دورتها السادسة والستين (٢-٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣)
(البند ٣ من جدول الأعمال)

٢ - أحاط المجلس علماً بتقرير الفرقة العاملة المعنية بالإطار الاستراتيجي والميزانية البرنامجية عن دورتها السادسة والستين، وأيد استنتاجات الفرقة العاملة المتفق عليها والمعتمدة في تلك الدورة. وشملت مواضيع استنتاجات الفرقة العاملة المتفق عليها في الدورة السادسة والستين الخطة البرنامجية للأونكتاد المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧ إضافة إلى متابعة التوصيات المنبثقة عن تقييم برنامج الأونكتاد الفرعي ١: العولمة والترابط والتنمية وبرنامج الأونكتاد المتعلق بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية. وتضمنت الاستنتاجات المتفق عليها أيضاً طلب النظر في مشروع استراتيجية الأونكتاد لجمع الأموال في الدورة السابعة والستين للفرقة العاملة.

٣ - واقترح ممثل مجموعة إقليمية تعديلاً على تقرير الفرقة العاملة. ونظراً إلى عدم وجود اعتراضات على التعديل فقد طلب المجلس إلى الأمانة أن تدرج التعديل المقترح في تقرير الفرقة العاملة.

تسمية المنظمات غير الحكومية لأغراض المادة ٧٧ من النظام الداخلي للمجلس (البند ٤ من جدول الأعمال)

٤- وافق مجلس التجارة والتنمية، بموجب المادة ٧٧ من نظامه الداخلي، على طلب كل من مركز الغرفة الإسلامية للأبحاث والمعلومات الوارد في الوثيقة TD/B/EX(58)/R.2، ومنظمة نساء الجوف للتنمية الوارد في الوثيقة TD/B/EX(58)/R.4، وجمعية "النادي الاقتصادي الأوروبي الآسيوي للعلماء" الوارد في الوثيقة TD/B/EX(58)/R.5 للتصنيف في الفئة العامة، وطلب تعاونية المسيحيين المتحدنين للتوفير والقرض الوارد في الوثيقة TD/B/EX(58)/R.1، والاتحاد الدولي للمحاسبين العموميين ومراجعي الحسابات الناطقين بالفرنسية الوارد في الوثيقة TD/B/EX(58)/R.3، للتصنيف في الفئة الخاصة. وستضاف هذه المنظمات الخمس إلى قائمة المنظمات غير الحكومية التي لها مركز المراقب لدى الأونكتاد.

مسائل أخرى

(البند ٦ من جدول الأعمال)

٥- وافق المجلس على مشروع الجدول الزمني لاجتماعات الأونكتاد كما ورد في الوثيقة TD/B/EX(58)/CRP.1.

ثانياً - موجز الرئيس

ألف - الجلسة العامة الافتتاحية

٦- ناقش مجلس التجارة والتنمية تقرير الأونكتاد عن أقل البلدان نمواً لعام ٢٠١٣: النمو وفرص العمل لخدمة التنمية الشاملة للجميع والمستدامة. وسلط الأمين العام للأونكتاد الضوء في بيانه الافتتاحي على أهمية أن تعكس خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ بشكل كاف الاحتياجات الإنمائية لأقل البلدان نمواً، وهي البلدان التي ليس من المتوقع لأي منها أن يحقق جميع الأهداف الإنمائية للألفية. وأشار الأمين العام إلى أن مسألة العمالة تشكل إحدى المسائل الرئيسية التي يتعين أن تدور حولها استراتيجية نمو أكثر شمولاً لتحقيق التنمية في فترة ما قبل عام ٢٠١٥ وما بعده. ولذلك، من الضروري أن تشغل مسألة خلق فرص العمل مكانة رئيسية ومتقدمة في السياسات الإنمائية.

٧- وقدم مدير شعبة أفريقيا وأقل البلدان نمواً والبرامج الخاصة بالأونكتاد التقرير وأشار إلى أن تقارير الأونكتاد عن أقل البلدان نمواً تناولت على مدى السنوات الثلاث السابقة،

مواضيع محددة تظهر بوضوح في برنامج عمل اسطنبول لصالح أقل البلدان نمواً للفترة ٢٠١١-٢٠٢٠. وقال مدير الشعبة إن النمو الاقتصادي القوي الذي شهدته أقل البلدان نمواً لم يفض إلى خلق فرص عمل تتناسب معه. وأضاف أن الخصائص المحددة لأقل البلدان نمواً بوصفها اقتصادات ضعيفة وهشة هيكلية تجعل عكس مسار النمو بدون خلق فرص عمل أمراً حيوياً. ولهذا الغاية، تكتسي مسألة إيجاد حلقة حميدة للاستثمار والنمو والعمالة أهمية حاسمة. وإضافة إلى ذلك، يلزم تعبئة سياسات الاقتصاد الكلي (ولا سيما السياسات المالية) وتنمية المشاريع (عن طريق السياسات الصناعية) والتنمية الريفية والسياسات الشاملة لعدة قطاعات وبرامج عمل القطاع العام.

٨- ثم أدلى ببيانات ممثلو المجموعات الإقليمية والوفود التالية: إثيوبيا (باسم المجموعة الأفريقية) وإكوادور (باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين) وباراغواي (باسم البلدان النامية غير الساحلية) وبنن (باسم مجموعة أقل البلدان نمواً) والجمهورية الدومينيكية (باسم مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي) والعراق (باسم المجموعة الآسيوية) والاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء، ومجموعة الدول المتقدمة غير المنضمة إلى الاتحاد الأوروبي (جسكانز) وإثيوبيا وإندونيسيا وبنغلاديش وتايلند والصين. وتحدث أيضاً ممثل مجموعة دول أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ.

٩- ورحب جميع المتحدثين بتقرير أقل البلدان نمواً ٢٠١٣ بالنظر إلى أهمية الموضوع بالنسبة إلى أقل البلدان نمواً ووجودة التحليل الوارد فيه ووجاهة البدائل السياساتية التي يناقشها وتوقيتته المناسب وأهمية المسائل التي يحللها التقرير بالنسبة إلى السياسات الإنمائية الوطنية والدولية. وذكر ممثلو بعض المجموعات الإقليمية أن التقرير خير مثال على النهج المتكامل والشامل للأونكتاد إزاء التنمية. وأكد ممثل منظمة حكومية دولية أن التقرير لن يعود بفائدة على أقل البلدان نمواً فحسب بل أيضاً على بلدان في أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ.

١٠- واتفقت عدة وفود مع طرح التقرير القائل إن النمو يجب أن يكون شاملاً ومسرّعاً لعملية التحول الهيكلي. وفي هذا السياق، تكون التنمية الريفية وقطاع الزراعة حاسمي الأهمية. وأكدت تلك الوفود مجدداً أهمية الدعم الدولي لأقل البلدان نمواً. ويمكن أن يؤدي التعاون دون الإقليمي والإقليمي، وهو أحد أشكال الدعم الدولي، دوراً حاسماً في تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والتنمية العادلة والشاملة والمستدامة في أقل البلدان نمواً، بوسائل منها تحسين القدرة على الاتصال على المستويين دون الإقليمي والإقليمي من الناحيتين المادية والمؤسسية على حد سواء. وأكد عدد من المندوبين أهمية التعاون بين بلدان الجنوب وهو التعاون الذي ينبغي أن يكمل التعاون بين الشمال والجنوب لا أن يحل محله.

١١- وأيدت عدة وفود أخرى تشديد تقرير أقل البلدان نمواً على دور الدولة التنموية في تعزيز النمو وخلق فرص العمل. وأشار ممثل مجموعة إقليمية إلى أن مؤتمرات القمة الأخيرة

التي عقدت في أفريقيا قد سلطت الضوء على خلق فرص العمل والحد من الفقر على نحو متسق بانتهاج سياسات وطنية وإقليمية ترمي إلى تحسين البيئة الاستثمارية والمواتية.

١٢- وذكر ممثلو إحدى المجموعات الإقليمية أن خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ ينبغي أن تتضمن زيادة فرص العمل بوصفها أحد العناصر الرئيسية لأهداف المستقبل. ورحب ممثلو تلك المجموعة بالمناقشة المتعلقة بتقرير *أقل البلدان نمواً* ٢٠١٣ باعتبارها فرصة لبدء الحديث عن خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. ودعا بعض المندوبين إلى تحقيق نظام دولي أكثر مواتة للتنمية من خلال خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

١٣- وأعربت معظم الوفود عن دعمها للعمل التحليلي والسياساتي المستمر الذي يضطلع به الأونكتاد فيما يتعلق بأقل البلدان نمواً. وذكر ممثل مجموعة إقليمية أن تقارير *أقل البلدان نمواً* تتيح للشركاء الإنمائيين إمكانية مناقشة الأفكار والاستراتيجيات الإنمائية من أجل مساعدة أقل البلدان نمواً. وأوضح ممثل منظمة حكومية دولية أن تجربة الأونكتاد في مجال تعميم منظور التجارة يمكن أن تفيد أقل البلدان نمواً في تنويع اقتصاداتها.

١٤- ورحب معظم المتحدثين باختتام المؤتمر الوزاري التاسع لمنظمة التجارة العالمية، المعقود في بالي بإندونيسيا، بنجاح وأشار عدد منهم إلى أن ذلك ينبغي أن يشكل خطوة باتجاه ضمان الفوائد الإنمائية لجولة الدوحة، ولا سيما فيما يخص أقل البلدان نمواً. وشددت بعض الوفود على دور التجارة في دفع عجلة التنمية الاقتصادية المستدامة والشاملة وهو عنصر ينبغي إدراجه في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وأكد بعض المندوبين أن البيئة الاقتصادية الدولية ينبغي أن تصبح بيئة أكثر دعماً لأقل البلدان نمواً، بوسائل منها على سبيل المثال إتاحة وصول قطاع السلع والخدمات في أقل البلدان نمواً إلى الأسواق على أساس تفضيلي.

باء- حلقة النقاش: النمو وفرص العمل لخدمة التنمية الشاملة للجميع والمستدامة

١٥- عقد مجلس التجارة والتنمية في دورته التنفيذية حلقة نقاش بشأن موضوع "النمو وفرص العمل لخدمة التنمية الشاملة للجميع والمستدامة"، أدارها ثلاثة محاورين.

١٦- وقدم مدير شعبة أفريقيا وأقل البلدان نمواً والبرامج الخاصة بالأونكتاد الموضوع ووضع المناقشة المتعلقة بالعمالة في السياق الأوسع لخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وأكد مدير الشعبة أن هناك توافقاً عاماً في الآراء داخل المجتمع الدولي على أن عناصر النمو الشامل والحد من الفقر والتنمية المستدامة حاسمة الأهمية لأقل البلدان نمواً. كما أُشير إليه في تقرير *أقل البلدان نمواً* ٢٠١٣، يشكل توفير فرص العمل أكثر السبل فعالية واحتراماً للكرامة للحد من الفقر، ولذلك ينبغي أن تحتل العمالة مكانة بارزة في جدول أعمال واضعي السياسات في أقل البلدان نمواً.

١٧- وأشار مدير الشعبة إلى نجاح الأهداف الإنمائية للألفية في إدراج التدابير المتعلقة بالفقر والتنمية البشرية في جدول أعمال التعاون الدولي وفي تقديم مبررات قوية لزيادة المساعدة الإنمائية. بيد أن نهج السياسات المرافق لذلك لم يفض إلى وضع استراتيجية أكثر شمولاً في مجال النمو والتنمية الاقتصادية من شأنها أن تدعم طموحات التنمية البشرية المحددة في إعلان الألفية. ومن الدروس المستفادة إدراك ضرورة استكمال الأهداف الطموحة بشأن التنمية البشرية بنهج سياساتي شامل وكلي يرمي إلى تحقيق تنمية أكثر شمولاً واستدامة. وربما تكون أقل البلدان نمواً أفضل مثال لتوضيح المقصود بذلك. فعلى الرغم من أن أقل البلدان نمواً كانت تنمو بمعدل قدره ٧ في المائة في المتوسط في الفترة من عام ٢٠٠٠ إلى عام ٢٠٠٨ و ٥ في المائة في الفترة الممتدة من عام ٢٠٠٩ إلى عام ٢٠١٣، فإن معظم هذه البلدان لن يحقق أغلبية الغايات المحددة في الأهداف الإنمائية للألفية. ويمكن اعتبار ذلك مفارقة أقل البلدان نمواً بالنظر إلى أن تلك البلدان قد شهدت نمواً لكنها لم تتمكن من تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ويعني ذلك أن الفوائد الإنمائية لزيادة النمو والتجارة الدولية وتدفقات الاستثمار لا تتحقق بصورة تلقائية.

١٨- وإضافة إلى ذلك، من المستبعد تحقيق أهداف التنمية المستدامة لما بعد عام ٢٠١٥ في إطار سيناريو "معتاد" للتنمية بدون زيادة توضيح الدور الذي يمكن أن تؤديه التجارة والتنمية الاقتصادية في تحقيق تلك الأهداف والتغيرات التي سيتطلبها ذلك في الاستراتيجيات الإنمائية. ولا يمكن أن يغيب بُعد التنمية الاقتصادية في خطة ما بعد عام ٢٠١٥. ولذلك، يجب أن تراعى الدروس المستفادة من تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية، ولا سيما الدروس المبينة في تقرير أقل البلدان نمواً ٢٠١٣، لدى صياغة خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

١٩- وأعرب المحاور الأول، السيد جان ماري إهوزو، سفير الاتحاد الأفريقي عن آرائه بشأن التحديات التي تواجهها أقل البلدان نمواً في أفريقيا فيما يتعلق بالتنمية الاقتصادية، ولا سيما خلق فرص العمل. وأكد السيد إهوزو أن على أقل البلدان نمواً التصدي لمسألة خلق فرص العمل في ظل ظروف خارجية أقل مواتاة مما كانت عليه في العقد السابق. فقد ضعف الطلب على صادرات أقل البلدان نمواً في وقت تشهد فيه أسعار السلع الأساسية الدولية وتدفقات رأس المال تقلبات شديدة.

٢٠- ويتطلب توفير فرص عمل منتجة أن تقوم البلدان الأفريقية بحفز النمو عن طريق التصنيع. وقد كُرس مؤتمر القمة العاشر للاتحاد الأفريقي الذي عقد بإثيوبيا في عام ٢٠٠٨ لمسألة التصنيع في أفريقيا واعتمدت خلاله خطة عمل للتنمية الصناعية. وتتطابق التوصيات الصادرة عن مؤتمر القمة مع التوصيات الواردة في تقرير أقل البلدان نمواً ٢٠١٣ في مسألة الحاجة إلى وجود قطاع خاص نشط لتوفير عمالة منتجة كافية.

٢١- وذكر السيد إهوزو كذلك أن هناك إمكانات واسعة في مجال الزراعة متاحة في عدد كبير من أقل البلدان نمواً في أفريقيا غير أنه يلزم إيجاد الحلول الصحيحة للانتقال من زراعة

الكفاف إلى الإنتاج الزراعي التجاري الحديث. ولا تزال المجاعة تنتشر في بلدان عديدة في القارة الأفريقية. ويتعين في هذه الحالة أن يشكل الاكتفاء الذاتي الغذائي أولوية من أولويات واضعي السياسات.

٢٢- واعتمد الاتحاد الأفريقي أيضاً، بأوغندا في عام ٢٠١٠، برنامجاً لتطوير البنية التحتية في أفريقيا. ويرمي البرنامج الذي يشمل القارة بأكملها إلى تنسيق الاستراتيجيات والسياسات الخاصة بتطوير البنية التحتية للنقل والطاقة والمياه والاتصالات وتكنولوجيات المعلومات والاتصالات. وأخيراً، فإن إشراك المغتربين في عملية تنمية بلدانهم الأصلية من خلال قنوات عديدة يمكن أن يفيد في تعزيز تنمية أقل البلدان نمواً في أفريقيا. وتبحث حكومات الدول الأفريقية، مع الاتحاد الأفريقي، في الوقت الراهن عن طرائق لإشراك المغتربين في استراتيجياتها الإنمائية.

٢٣- وركز المحاور الثاني، السيد كارلوس نونو كاستيل برانكو، الأستاذ في جامعة إدواردو موندلين بمابوتو، على تجربة موزامبيق في مجالي النمو والعمالة. فمتوسط معدل النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي خلال السنوات الخمس عشرة الماضية كان يزيد على ٧ في المائة ما جعل معدل النمو في نصيب الفرد يناهز ٥,٥ في المائة. بيد أن معدل خلق فرص العمل كان أضعف بكثير خلال الفترة نفسها.

٢٤- وقد اعتمدت موزامبيق على مشاريع ضخمة في الصناعات الاستخراجية لتعزيز النمو. واستثمرت شركات أجنبية كبرى مليارات من الدولارات في هذه المشاريع الضخمة وكان معدل النمو الاقتصادي مبهراً. ومع ذلك، بالنظر إلى أن تلك المشاريع كثيفة رأس المال في أغلبها، فإن آثارها المتعلقة بالعمالة لا تذكر. وتعتبر أدق، لا يستطيع سوى العمال المهرة أو شبه المهرة العثور على فرص عمل في هذه الأنشطة، وهم على وجه التحديد عمال الفئة النادرة في البلد. فالأغلبية العظمى من العمال تنتمي إلى فئة العمال غير المهرة ولا تتاح لهذه الفئة سوى فرص عمل محدودة للغاية في القطاع الرسمي.

٢٥- ويمكن إيجاد فرص عمل للعمال غير المهرة في القطاع غير الرسمي، وبوجه عام في شكل وظائف منخفضة الإنتاجية في ظل ظروف عمل غير مستقرة. ومع تدهور ظروف عمل أغلبية العمال، زاد عدد الإضرابات الصناعية. وردّ المستثمرون باعتماد المزيد من التكنولوجيات كثيفة رأس المال فدخل البلد في حلقة مفرغة.

٢٦- ويستلزم هذا الوضع على صعيد السياسات أن تركز موزامبيق على إعادة توزيع ريع الموارد الاستخراجية عن طريق إعادة التفاوض بشأن العقود المبرمة مع الشركات الأجنبية الكبرى. وينبغي أيضاً التركيز على استراتيجية صناعية ترمي إلى تنمية القدرات الإنتاجية خارج الصناعات الاستخراجية لتحقيق تنمية واسعة النطاق يمكنها أن توفر لكل فرد فرص عمل منتجة.

٢٧- وقال المحاور الثالث، السيد معظم محمود، مدير إدارة تحليل الأسواق الاقتصادية وأسواق العمل في شعبة البحوث بمنظمة العمل الدولية، إن منظمة العمل الدولية قد أشادت بتقرير أقل البلدان نمواً ٢٠١٣ لما يحتوي عليه من تحليل عميق وتوصيات جريئة. ومن دواعي سرور المنظمة أن التقرير يركز على ربط العمالة بالنمو. وتبرز على وجه الخصوص التوصيات السياسية المقدمة في التقرير من أجل تعزيز الصلة بين النمو والعمالة عن طريق الاستثمار في القطاعات غير التجارية، باعتبارها توصيات جريئة ومبتكرة.

٢٨- ويكشف التحليل الوارد في دراسة أجرتها منظمة العمل الدولية وجود النمط نفسه الذي يؤكده تحليل تقرير أقل البلدان نمواً ٢٠١٣ الخاص بتدني مرونة العمالة مع ارتفاع النمو. ومن السمات الأخرى المميزة للأداء الاقتصادي لأقل البلدان نمواً أن أداء البلدان المعتمدة على السلع الأساسية من فئة أقل البلدان نمواً كان على مدى السنوات الخمس الماضية أسوأ من أداء تلك التي تصدر السلع المصنّعة. وكان هذا هو الحال فيما يتعلق بمعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي وبالتوسع في الصادرات السلعية. وإضافة إلى ذلك، فإن طبيعة النمو القائم على تصدير السلع الأساسية في أقل البلدان نمواً تجعل تأثيره ضعيفاً للغاية في خلق فرص العمل، إذ تتبع العمالة بالكاد بوتيرة النمو السكاني.

٢٩- ولذلك أشار السيد محمود إلى أن توصيات منظمة العمل الدولية المتعلقة بالسياسات ترمي إلى تحقيق نمو متوازن. فللنمو القائم على الاستهلاك والنمو القائم على التصدير والنمو القائم على الاستثمار جميعها بعض الخصائص السلبية من حيث انخفاض الاستثمار أو العمالة أو الاستهلاك وبالتالي الطلب الكلي. وينبغي أن يتطلع واضعو السياسات إلى تحقيق نمو متوازن لتفادي تلك المشاكل.

٣٠- وفي المناقشات التي تلت، طرح بعض المندوبين عدداً من الأسئلة المتعلقة بكيفية الانتقال من الخطط إلى تنفيذ الخطط، وبالاتجاه الذي ينبغي أن تسلكه أقل البلدان نمواً، وبالطريقة اللازمة للتصنيع في سياق الاقتصاد المفتوح، وبسبب عدم تحقيق النمو القائم على التصدير زيادة في فرص العمل. وركز أحد الأسئلة على كيفية الاستفادة من إعادة توازن نموذج النمو الصيني باتجاه الاستهلاك. وردّ المحاورون على الأسئلة بالإشارة إلى أن النمو قد عاد إلى أغلبية أقل البلدان نمواً وأن تحسين الإنتاج والتكنولوجيا ينبغي أن يكون هو السبيل إلى توفير فرص عمالة منتجة ووظائف لائقة في المستقبل. وينبغي أيضاً السعي إلى تنمية القدرات الإنتاجية للاستفادة من الفرص الناشئة في أسواق التصدير الدولية.

جيم - الجلسة العامة الختامية

٣١- في الجلسة العامة الختامية، طلب ممثل منظمة حكومية دولية فيما يتعلق بالجدول الزمني لاجتماعات الجزء المتبقي من عام ٢٠١٣ والجدول الزمني الإرشادي لعامي ٢٠١٤ و٢٠١٥ النظر في تعديل تواريخ انعقاد الدورة التوجيهية المخصصة للمندوبين والفرقة العاملة

في أيلول/سبتمبر مع احترام تواريخ انعقاد مجلس التجارة والتنمية. وأشارت الأمانة إلى أن الجدول الزمني يخضع للتحديث بانتظام وأن التعديل المقترح سيظهر في نسخة لاحقة من الجدول الزمني تصدر في أوائل عام ٢٠١٤.

ثالثاً - المسائل التنظيمية

ألف - افتتاح الدورة

٣٢ - افتتح السيد ميخائيل خفوستوف (بيلاروس)، الدورة التنفيذية الثامنة والخمسين لمجلس التجارة والتنمية، بالنيابة عن رئيس المجلس السيد تريونو ويوو (الفلبين)، وتولى رئاستها بوصفه رئيساً للمجلس بالنيابة.

باء - إقرار جدول الأعمال وتنظيم عمل الدورة

(البند ١ من جدول الأعمال)

٣٣ - أقر مجلس التجارة والتنمية، في جلسته العامة الافتتاحية، جدول الأعمال المؤقت للدورة، الوارد في الوثيقة TD/B/EX(58)/1. وكان جدول الأعمال كما يلي:

- ١ - إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل
- ٢ - تقرير أقل البلدان نمواً لعام ٢٠١٣: النمو وفرص العمل لخدمة التنمية الشاملة للجميع والمستدامة
- ٣ - تقرير الفرقة العاملة المعنية بالإطار الاستراتيجي والميزانية البرنامجية عن أعمال دورتها السادسة والستين (٢-٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣)
- ٤ - تسمية المنظمات غير الحكومية لأغراض المادة ٧٧ من النظام الداخلي للمجلس
- ٥ - جدول الأعمال المؤقت للدورة التنفيذية التاسعة والخمسين للمجلس
- ٦ - مسائل أخرى
- ٧ - تقرير مجلس التجارة والتنمية عن دورته التنفيذية الثامنة والخمسين

جيم - جدول الأعمال المؤقت للدورة التنفيذية التاسعة والخمسين للمجلس
(البند ٥ من جدول الأعمال)

٣٤- وافق مجلس التجارة والتنمية على مشروع جدول الأعمال المؤقت لدورته التنفيذية التاسعة والخمسين، التي ستعقد في الفترة من ٢٣ إلى ٢٥ حزيران/يونيه ٢٠١٤ (انظر المرفق الأول).

دال - اعتماد التقرير
(البند ٧ من جدول الأعمال)

٣٥- أذن مجلس التجارة والتنمية للرئيس بالنيابة والمقرر بوضع التقرير المتعلق بدورة المجلس التنفيذية الثامنة والخمسين في صيغته النهائية بعد اختتام الاجتماع.

جدول الأعمال المؤقت للدورة التنفيذية التاسعة والخمسين لمجلس التجارة والتنمية

- ١- إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل
- ٢- الأنشطة التي يضطلع بها الأونكتاد دعماً لأفريقيا
- ٣- المسائل التي تتطلب إجراءً من المجلس والناشئة عن تقارير وأنشطة هيئاته الفرعية أو المتصلة بهذه التقارير والأنشطة:
 - (أ) تقرير الفرقة العاملة
 - (ب) تقرير لجنة المشاريع والتنمية
 - (ج) تقرير لجنة التجارة والتنمية
 - (د) مواضيع اجتماعات الخبراء الأحادية السنة لعامي ٢٠١٥ و ٢٠١٦
- ٤- تسمية المنظمات غير الحكومية لأغراض المادة ٧٧ من النظام الداخلي للمجلس
- ٥- مسائل أخرى
- ٦- تقرير المجلس عن دورته التنفيذية التاسعة والخمسين.

المرفق الثاني

الحضور*

١- حضر الدورة ممثلون عن الدول التالية الأعضاء في مجلس التجارة والتنمية:

الالاتحاد الروسي	زامبيا
إثيوبيا	سري لانكا
أذربيجان	سويسرا
الأردن	الصين
إسبانيا	عمان
إستونيا	غواتيمالا
أفغانستان	الفلبين
إكوادور	كازاخستان
ألمانيا	كندا
الإمارات العربية المتحدة	كوبا
إندونيسيا	كوت ديفوار
أوروغواي	الكونغو
أوغندا	ليبيا
إيران (جمهورية - الإسلامية)	ليتوانيا
إيطاليا	ماليزيا
باراغواي	مدغشقر
باكستان	مصر
البرتغال	المغرب
بلجيكا	المكسيك
بنغلاديش	ملديف
بنن	المملكة العربية السعودية
بور كينا فاسو	موزامبيق
بولندا	ميانمار
بيرو	النمسا
بيلاروس	النيجر
تايلند	نيجيريا
ترينيداد وتوباغو	هنغاريا
توغو	هولندا
جزر البهاما	الولايات المتحدة الأمريكية
الجمهورية الدومينيكية	اليابان
جيبوتي	اليمن
رواندا	اليونان

* تتضمن قائمة الحضور هذه المشاركين المسجلين. وللاطلاع على قائمة المشاركين، انظر الوثيقة

.TD/B/EX(58)/INF.1

- ٢- وكانت المنظمات الحكومية الدولية التالية ممثلة في الدورة:
مجموعة دول أفريقيا ومنطقة البحر الكاريبي والمحيط الهادئ
الاتحاد الأفريقي
الاتحاد الأوروبي
منظمة التعاون الإسلامي
مركز الجنوب
- ٣- وكانت الوكالات المتخصصة والمنظمات ذات الصلة التالية ممثلة في الدورة:
منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة
منظمة العمل الدولية
منظمة التجارة العالمية
- ٤- وكانت المنظمات غير الحكومية التالية ممثلة في الدورة:
الهيئة العامة
الشبكة الدولية لتوحيد شهادات التعليم العالي
الرابطة العالمية للمتدربين والزملاء السابقين في الأمم المتحدة
منظمة القرية السويسرية غير الحكومية
الهيئة الخاصة
المجلس الدولي للممرضات
-